الاسرائيليون يدعمون الاحتلال بخلق بنية اقتصادية جديدة للاراضي المحتلة

قائمة على مضاعفة استغلال الكادحين وخلق فئات مـــرتبطة مصلحيا بها

مع مضي الوقت ، يتأكد اكثر فاكثر ، احصائيا وواقعيا وعمليا ، ان الاسرائيليين يستغلون واقع الاحتلال ومضي الزمن عليه لخلق حالة اقتصادية مرتبطة بعجلة الاقتصاد الاسرائيلي ، تستخدم المناطق المحتلة ميدانا لاستغلال الطبقة العاملة والفلاحين ولاستنزاف الدماء لدفع الاقتصاد الاسرائيلي (وخصوصا الجزء العسكري منه) الى الامام .

ان البراهين الجديدة جرى الكشف عنها في مجلة « قضايا السلم والاشتراكية » السوفياتية، وكذلك في مجموعة من الارقام التي نشرها الاسرائيليون انفسهم في كراسات مكتب الاحصائيات الاسرائيلية .

وتظهر الارقام التي ورمتها الاجهزة الاسرائيلية نفسها سنة ١٩٧١ ، ان معظم واردات الارض المحتلة تأتي عن طريق اسرائيل ، اذ بلغت في عام ١٩٧٠ : ٢٩٥٤١ مليون ليرة ، ثم في عام ١٩٧١ ٢٩٣٢٦ مليون ليرة ، بينما لم تتجاوز واردات الارض المحتلة من الضفة الشرقية سنة ١٩٦٩ سابع ٢٤٤٩ مليون ليرة ، وانخفضت سنة ١٩٧١ الى ١٢٤٩ مليون ليرة اسرائيلية ..

وبالنسبة الى الصادرات ، يظهر ان القسم الاكبر منها يذهب الى اسرائيل اذ ان الاحصائيات نفسها تشير ان قيمة الصادرات الى اسرائيل بلغت ١٣٧٠٧ مليون ليرة اسرائيلية سنة ١٩٦٩ وارتفعت الى ١٤٦ مليون ليرة اسرائيلية سنة ١٩٧٠ ، في حين بلغت قيمة الصادرات الى الضفة الشرقية ٦٩ مليون ليرة سنة ١٩٦٩ وانخفضت الى ٦،٠٢ مليون ليرة سنة ١٩٧٠ .

وتدل الاحصاءات ذاتها ان القسم الاكبر من صادرات الارض المحتلة يتكون من المنتجات الزراعية بينما تشكل البضائع الصناعية الجزء الاكبر من واردات الارض المحتلة من اسرائيل ، اي ان هذه الارض سوقا للبضائع الاسرائيلية التي بلغ ثمنها على حد قول دافيد برنشتين عضو الحزب الشيوعي الاسرائيلي في مجلة « قضايا السلم والاشتراكية » (عدد ٥) ٩٥ مليون دولار صبت في جيوب الراسماليين الاسرائيليين .

والواضح ان الاحتلال طبق على الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة السياسة الاستعمارية التقليدية بفرض الرسوم العالية والضرائب الباهظة على البضائع المستوردة لحساب اهالي الارض المحتلة . ومن جهة اخرى قامت طبقة جديدة كمبرادورية في الارض المحتلة لبيع البضائع الاسرائيلية مقابل جزء يسير من الارباح .

وتتبع اسرائيل سياسة الجسور المفتوحة منذ الاحتلال الاخير سنة ١٩٦٧ في تمرير بضائعها ومنتجاتها عبر نهر الاردن الى البلدان العربية ، اذ تبين ان المنتوجات الزراعية الاسرائيلية التي تعبر الجسور سنويا تجاوزت ثلاثة اضعاف منتجات الضفة الغربية وقطاع غزة ، وهذا ما يدفع الزمرة الحاكمة في الاردن للتواطؤ مع المحتلين لافساح المجال امام البضائع الاسرائيلية لغزو الاسواق العربية كمقدمة من المخطط الاستعماري التصفوي الذي وشر تنفيذه ، تمهيدا للاعتراف الكامل باسرائيل .

ولم يكتف الاسرائيليون بهذا كله ، بل عملوا ضمن مخطط واضح لتدمير الزراعة في الضفة الغربية اذ عطلوا آلاف الدونمات في الغور ، واتلفوا العديد من البيارات بعد ان اتلفوا كل شيء ومنعوا الفلاحين من زراعة اراضيهم بحجة الامن ، تمهيدا لتهويد الغور بعد ان اقاموا اكثر من ٢٠ مستوطنة يهودية تمشيا مع مشروع الون في انشاء حزام امن المستوطنات اليهودية على طول نهر الاردن .

وفي غزة ، التي على حد قول غاليلي اصبحت جزءا من اسرائيل ، قام جنود دايان بتدمير الكثير من البيارات وفي قلقيلية ، قامت اسرائيل بقطع اكثر من الفي شجرة من البرتقال ، عدا الاف الدونمات التي صودرت في القدس والخليل وغزة ومنطقة نابلس وغيرها من الاراضي العربية ، وربط الاحتلال الاسرائيلي زراعة الارض العربية الى الزراعة الاسرائيلية بوسائل عديدة ، من ابرزها استبدال المنتوجات الزراعية التي كانت تصدر للبلاد العربية ، بمنتجات اخرى تحتاجها اسرائيل للاستهلاك المحلي او للتصدير مثل الدخان والخضار المعدة للتعليب في المصانع الاسرائيلية .

ومن جهة ثانية قام المحتلون بالتعاون مع بعض المؤسسات التبشيرية كمؤسسة « كير » التي اخذت على عاتقها تقديم مخصصات تموينية ومالية لكل فلاح يزرع ارضه بالدخان .

ويظهر ربط الزراعة العربية بالزراعة الاسرائيلية واقتصادها في الارقام التي وزعتها وزارة الزراعة الاسرائيلية عن اعمالها في الضفة الغربية ، وتكشف هذه الارقام ان مساحة الارض ، في السنة الاولى للاحتلال ، المخصصة لزراعة الدخان والسمسم زادت بنسبة ١٠٠٪ ، ومساحة الارض المزروعة بالحمص بنسبة ٥٠٪ ، بينما انخفضت مساحة الارض المزروعة بالبطيخ والشمام ٦٠٪ .

وتؤدي هذه السياسة المتميزة التي تهدف الى ربط الزراعة العربية الى الزراعة الاسرائيلية الى انخفاض الاسعار والى اغلاق ابواب التصدير في وجه لحمضيات العربية لانها تعتبر منافسا لحمضياتهم في الاسواق الاوروبية فتتعرض لذلك الى الكساد وتتردى اسعارها ، وكذلك الدواجن التي افلس العديد من الذين يملكون مزارعها ، بفعل المنافسة الاسرائيلية .

في حقل الصناعة

وفي حقل الصناعة التي كان تطورها ضعيفا في الارض المحتلة ، وخاصة في الضفة نظر لموقع النظام الاردني في الالة الامبريالية ، قامت اسرائيل بتصفية ما بقي منها ، ثم اتجهت الى القطاعين اللذين تطورا بفعل سياسة النظام الاردني وهما صناعة السياحة والبناء . فمنذ الاحتلال ، قامت اسرائيل بواسطة مكاتب سياحتها وفنادقها باحتكار هذا الميدان ، وشل حركة السياحة والبناء في الارض المحتلة ، واذا كانت حركة السياحة قد نشطت نسبيا في السنة الاخيرة ، فنظرا لحركة السياحة النشيطة في اسرائيل التي قذفت بفضلاتها الى الفنادق العربية .

وفي القدس ، قامت شركات ومكاتب السياحة الاسرائيلية بمنع العرب من الاتصال بالمكاتب العالمية ، وبذلك تم لها اخلاء الساحة ، وهذا ما يظهر اسباب سوء الحالة الاقتصادية في القدس العربية ، رغم ادعاءات اسرائيل الكاذبة وتوقفت في الوقت ذاته اعمال البناء بعد ان وضعت اسرائيل قيودا تعسفية لبناء المنازل العربية وبعد ان قامت بنسف مئات البيوت في الضفة وفي غزة ، لسبب واحد ، هو التخطيط لتهويد الضفة كلها ، وهذا ما بينته انشاء العديد من المستوطنات وشراء الاراضي ، السبب الذي خلق بدوره ازمة سكنية في الضفة وغزة .

وقامت اسرائيل مؤخرا بانشاء عدد من معامل الطوب والبلاط لاسباب ، منها تشغيل السكان تحت ادارة اسرائيلية مباشرة واغراق السوق المحلية بانتاج اسرائيلي ، بينما يقوم الراسماليون الاسرائيليون بالتعامل مع المعامل العربية القديمة وشراء انتاجها بسعر اقل من الاسعار داخل اسرائيل .

والواجهة الاخرى لهذا الارتباط يتضح بان الاسرائيليين يربدون من وراء تعاملهم الاقتصادي مع التجار العرب ربطهم سياسيا على اساس من المصالح .

« تشغيل » العمال العرب

وتبقى قضية اخرى خطيرة هي قضية تشغيل العمال في اسرائيل، وما تبذل الاجهزة الصهيونية من جهد في تصوير ذلك وكأنه « انجاز كبير حققه الاحتلال وانقذ العمال من بين براثن البطالة وامن لهم اجرا عاليا ورفع مستوى حياتهم » .

فمن المعلوم ان الاستعدادات العسكرية والعدوانية والتوسعية الاسرائيلية تستهلك وتستنزف الكثير من الاموال والمجهود المالي وتسبب في الوقت ذاته هزات اقتصادية مثل تخفيض الليرة وارتفاع الاسعار الذي سبب آخر اضراب للعمال والطلاب في الاسبوع الماضي ، والاكيد هو ان اسرائيل لولا المعونات الخارجية التي تصل الى عشر مليارات ليرة اسرائيلية سنويا لن تستطيع الثبات في مواقعها واي حالة غير ثابتة تستطيع ان توقف هذه المعونات وان تسبب الضرر الكبير بالعمال الاسرائيليين وعمال الاراضي العربية المحتلة ، ومن هذا يتبين مدى استغلال الاسرائيليين للعمال العرب .

■ فالعمال العرب هم اجراء لا اكثر لدى الاسرائيليين ، ويعملون في الصناعات التي تحتاج الى مجهود جسمي انتاجي كالبناء والزراعة ومصانع التعليب والخدمة في الفنادق والملاهي ، وتظل ابواب العمل الفني في الصناعات المتطورة مغلقة بوجههم نظرا لكون المعاملة هي عنصرية لان العامل العربي لا يصلح الا ان يكون مواطنا من الدرجة الخامسة ، والا ان يكون اجيرا او خادما .

■ يتجلى التمييز العنصري في الفارق الكبير بين اجر العامل العربي والعامل الاسرائيلي ، وفوق ذلك يخصم الهستدروت ٣٣٪ من اجر العامل العربي مقابل الضمان الاجتماعي والصحي مع ان العامل العربي محروم من هذا كله ومن جميع حقوق التعويض او الصرف لانه يعتبر « اجنبيا » .

ويساهم العمال العرب في المجهود الحربي لاسرائيل اذ يدفعون ٣٠٪ من اجورهم ثمنا للقنابل والطائرات والاسلحة التي يستعملها العدو في تدمير الارض العربية . ويذهب ما تبقى من الاجر للسماسرة الذين يفاوضون العمال وشركات النقل والسيارات اليهودية ، والباقي يلتهمه الغلاء الفاحش الذي فرضه الاسرائيليون .

■ يشتغل العمال العرب في اسرائيل اكثر من اثنتي عشر ساعة يوميا وبذلك يجبرون على العيش داخل اسرائيل حيث يتواجدون باعداد كبيرة داخل ابنية هرمة تشبه الزرائب ، واذا حاول احدهم الاضراب او الاحتجاج على هذه الظروف المعيشية فانه يقمع ويزج به في السجن دون ان يرف جفن لدى قادة الهستدروت الذين يستغلون العمال العرب مع الراسماليين الاسرائيليين وبذلك يتضح تواطؤهم مع اصحاب العمل لقهر العامل العربي المستغل ، ويسهل عند ذلك للشركات الاسرائيلية ان تكدس الارباح الطائلة من استغلال العمال العرب وحرمانهم من ابسط الحقوق بعد ان قامت مؤخرا بتشغيل النسوة والصبية باجور منخفضة .

ان المخطط الاسرائيلي اصبح واضحا جد الوضوح في الاراضي المحتلة وهو يقضي بتهويد كل الاراضي ، وتحويل الطبقة العاملة الى سلعة رخيصة بين براثن الراسمالية الاسرائيلية بعد ان عملت هذه الراسمالية مدعومة بالطبع بواقع الاحتلال لارساء قواعد تؤدي لربط الاقتصاد العربي بالضفة الغربية باسرائيل ، ولعل في التفاصيل التي اوردناها اعلاه يقوم دليل جدي ، ورقمي ، يضاف الى الدلائل والبراهين الاخرى المعروفة ، والتي تكشف الطابع العنصري والقهر الطبقي الذي يشكل مضمون الاحتلال الاسرائيلي ، هذا المضمون الذي من مصلحته الاساسية كسب الوقت ، وجعل الزمن يمر ، لترسيخ الامر الواقع ، وتدعيمه عن طريق ربط المناطق المحتلة بعجلة الاقتصاد الاسرائيلي ، لا لتنمية هذه المناطق ولكن لاستغلال الطبقة العاملة والطبقة الفلاحية فيها، ولاستنزاف خيراتها والسيطرة على اقتصادها ، وخلق فئات من المرتزقة المرتبطة مصالحهم بالاحتلال بصورة عميقة ، بحيث يقدرون على لعب دور الحكام العملاء حين يجيء الاوان لذلك !

« ماكي » يكرس نهائيا طلاقه مع الماركسية

ادى المؤتمر السابع عشر للحزب الشيوعي الاسرائيلي (« ماكي » ـ وهو التجمع المنحرف الذي انشقت عنه القائمة الشيوعية المعروفة باسم « راكاح ») ، والذي انعقد ما بين ٢٠ الى ٢٢ نيسان الماضي ، الى اتخاذ مواقف قرينه اكثر من ذي قبل الى السلطات المحتلة والى الايديولوجية الصهيونية ، مما يعني بديهيا اعماله في تكريس الطلاق الكامل مع ايديولوجية الطبقة العاملة ، وانحرافه الكلي عن الحد الادنى من المواقف السياسية التي تستلزمها مثل تلك الايديولوجية ، ودخوله الى فلك الصهيونية .

وكان رئيس الحزب ، موشيه سنيه ، قد مات قبل انعقاد المؤتمر بقليل ، تاركا رؤوس اقلام للموضوعات التي رأى ان على الحزب مناقشتها ، وهي رؤوس اقلام تقرب « ماكي » من السلطة وايديولوجيتها ، وتدعو الى انشاء تحالف مع « مبام » ، بعد ان صار الـ « مبام » عمليا جزءا من السلطة .

ومن بين المقررات التي اتخذها المؤتمر : الدعوة الى مفاوضات مع العرب مع رفض سياسة الضم والطرد (!) ـ الاحتجاج على قصف قيتام الشمالية ودعوة الحكومة الاسرائيلية للعمل دوليا على وقف ذلك القصف (!) ـ تحية رومانيا على دورها في ازمة الشرق الاوسط (!) ـ دعوة الدول الاشتراكية الى اقامة علاقات سياسية باسرائيل واعادة النظر بتحيزها في المنطقة (!) .

النهب الاسرائيلي .. في سطور

■ اغتصب الجيش الاسرائيلي ٢٥٠٠ اكر (الاكر يساوي حوالي ٤ آلاف متر مربع) من الارض الزراعية قرب الخليل، للمستوطنين الاسرائيليين .

وترفع الابنية الجديدة اليوم على حافة التلة المطلة على المدينة ، وهي ابنية لها طابع القلاع ، كتلك التي حرصت سلطات الاحتلال الاسرائيلي على ان تحيط بها مدينة القدس ، وهناك خطط اخرى لانشاء ١٠٠٠ وحدة سكنية اضافية بالطريقة نفسها التي تعطي الناحية الامنية فيها الاعتبار الاول.

■ هناك ثلاث مستوطنات اسرائيلية بين الخليل وبيت لحم تشكل بدورها حاجزا امنيا محصنا ، وثمانية مستوطنات جديدة في امتداد وادي الاردن . وتمتلك هذه المستوطنات الحقول التي اغتصبها الجيش الاسرائيلي والتي تعتبر اخصب حقول الاردن على الاطلاق .

■ وتجدر الاشارة الى ان الجيش الاسرائيلي لم يستعمل كل الاراضي التي اغتصبها . فهناك اراض عديدة مزروعة اغتصبت واهملت ، نبتت فيها البساتين وحدائق الخضار لانه يمنع العرب من العمل فيها بعد اغتصابها .

■ والمعروف بانه قبل الاحتلال الاسرائيلي في سنة ١٩٦٧ كانت الزراعة الدعامة الاساسية لاقتصاد الضفة الغربية ، واليوم تظهر بوضوح آثار اغتصاب الجيش الاسرائيلي للاراضي الزراعية ، على القطاع الزراعي في الضفة ، كما تظهر عليه آثار خسارة قوة عاملة تبلغ حوالي ٤٠ الف عامل عربي ، الذين راحوا يعملون في المصانع والمعامل الاسرائيلية ، وفي قطاع البناء الاسرائيلي.

■ وحتى ملاك الاراضي يشعرون بخطر النهب الاسرائيلي للضفة المحتلة ، وتخريبه القطاع الرئيسي لاقتصادها في الوقت الذي ليس فيه بديل صناعي جدي ، يمكن ان يتحول اليه العمال العرب عندما يركد الفورة الحالية في قطاع البناء في اسرائيل.

■ ان العامل العربي الذي يعمل في اسرائيل يتقاضى حوالي ١١ ل.ل. وربع الليرة وصغار الملاك العرب في الضفة الغربية الذين هم بحاجة الى عمال زراعيين لا يستطيعون منافسة هذه الاجور الاسرائيلية.

■ تزعم سلطات الاحتلال بان الاسرائيليين يقدمون المساعدة للمزارع العربية : (الارشادات ، ادوية وتطوير وسائل الري) ولكنها تعترف بانهم غير قادرين على « حماية » هذه المزارع من « انتشار المصالح التجارية الاسرائيلية فيها » !

وفي هذا المجال تقول مجلة الايكونومست اللندنية ـ ٢٤ اذار ، ١٩٧٢ ـ ان اثر هذه المصالح التجارية الاسرائيلية في الضفة اصبح واضحا وملموسا . وهي تأخذ مثالا على ذلك « المدرسة المهنية ومزرعة الجمعية العربية للتنمية » التابعة لموسى العلمي قرب الخليل ، وتقول بان الجيش الاسرائيلي قد اخذ قسما كبيرا من الارض ، نموت فيها الان اشجار الليمون ـ وقد كانت من قبل اكبر مزرعة البان ودجاج في المنطقة . واضطرت الى تخفيض الانتاج والابدي العاملة فيها لان كبار زبائنها السابقين ، الفنادق الكبيرة في القدس الشرقية مجبرة اليوم على شراء الالبان الاسرائيلية .

اكثر من ذلك ، كانت هذه المزرعة من قبل ، قادرة على تزويد كافة انحاء الضفة الغربية بالصيصان وبالفراخ ، ولكنها اليوم غير قادرة على منافسة المنتوجات الاسرائيلية المماثلة ، التي اغرق بها سوق الضفة الغربية بنصف السعر العادي لها ، وذلك بمساعدة مالية ايضا من الحكومة الاسرائيلية لتعويض فارق السعر على هؤلاء المنتجين الاسرائيليين !

وامام سياسة المنافسة والاغراق اصبحت هذه المزرعة العربية خارج تجارة الالبان والدجاج واصبحت مجرد مزرعة للبيض.

وتأخذ السلطات الاسرائيلية بخط يقلق المزارعين في الضفة الغربية ، على اساس انهم اذا لم يتمكنوا من ايجاد ايدي عاملة واسواق لمنتوجاتهم ، فان سلطات الاحتلال قد تلجأ الى مصادرة مزارعهم . هذا في الوقت الذي يلهث فيه المزارعون العرب في محاولتهم اللحاق بارتفاع اسعار المعيشة ، التي ترتفع باستمرار في الضفة وتكاد تلحق بنسبة ارتفاع المعيشة في اسرائيل التي ازدادت ٣٠٠ ٪ منذ سنة ١٩٦٧ .

مهرجانات وبيانات وندوات سياسية بمناسبة ١٥ أيار في المخيمات

بيان موحد للجبهة الشعبية لتحرير الخليج وج.ش.ت.ف

مساء الاثنين الماضي اقيم مهرجان حاشد في مخيم برج البراجنة بمناسبة ذكرى ١٥ ايار ، اشتركت فيه الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، وقوات التحرير الشعبية ، والصاعقة ، و ج. ش (قيادة عامة) .

ووقف الحضور دقيقة صمت ، في بداية المهرجان ، تحية لشهداء الثورة في فلسطين والاردن ، وشرح الرفيق « ابو النور » معاني ذكرى ١٥ ايار ، ثم القى ابو نضال (ق.ع.) كلمة الفصائل المشتركة ، فدعا الى متابعة الكفاح المسلح كرد وحيد على اسرائيل والامبريالية العالمية والرجعية العربية .

والقى الرفيق عبد الحليم ـ الجبهة الشعبية ـ كلمة شدد فيها على ضرورة السعي الجاد لبناء وحدة وطنية حقيقية كضمان لمتابعة المسيرة ، والانتصار على جميع الاعداء الوطنيين والطبقيين ، ووجه التحية الى كل حاملي السلاح في العالم الذين يناضلون لدفن الامبريالية ، وفي طليعتهم شعب فيتنام البطل .

بيان للجبهة وثوار ظفار في عدن

وقد اقام ممثلو الحركة الوطنية الفلسطينية في كل مكان تواجدوا فيه مهرجانات خطابية ومسيرات وندوات سياسية بمناسبة الذكرى ، وحفلت ذكرى ١٥ ايار بنشاطات من هذا النوع في معظم المخيمات والاحياء .

وفي عدن صدر بيان وقعته الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي بمناسبة ١٥ ايار، اكد ان الدروس المستخلصة من الهزائم المتتابعة التي لحقت بالحركة الوطنية العربية هي اتباع طريق الجماهير الاكثر جذرية ، طريق حرب التحرير الشعبية الطويلة الامد.

وقد سجل البيان ، بالتفصيل ، ابرز القضايا التي يعنيها ١٥ ايار ١٩٦٨ على الصعيد الواقعي ، والنتائج العملية التي ترتبت على ولادة اسرائيل محليا وعربيا وعالميا ، والعلاقة العضوية بين الوجود الصهيوني والمصالح الامبريالية وكلاب الحراسة الرجعية ، هذه العلاقة التي عبرت عن نفسها بجلاء بمجازر ايلول ١٩٧٠ وتموز ١٩٧١ ، والتي الحقت بمرحلة الانتخابات البلدية في الضفة الغربية ، وبمشروع « المملكة العربية المتحدة » الخياني .

واعتبر البيان ان المؤتمر الوطني الفلسطيني الذي عقد مؤخرا ، والذي قرر بناء جبهة وطنية متحدة ، وجبهة وطنية فلسطينية اردنية ، قد وضع عمليا اشارة الى الطريق الصحيح الذي ينبغي سلوكه للنجاح في الرد على المؤامرات .

وقال البيان :

« ان سائر الشعوب العربية لتدرك اليوم ان التآمر على الشعب الفلسطيني هو جزء من المؤامرات الامبريالية الموجهة ضد سائر فصائل حركة التحرر الوطني العربية ، وان مصير نضال الشعب الفلسطيني يرتبط ويتقرر بمصير نضال سائر الشعوب العربية، وما المؤامرات الصهيونية واختلال الكيانات الهزيلة في الخليج العربي، والغزو الايراني لجزر الخليج العربي والحملات العسكرية الشرسة التي تشنها قوات العميل قابوس، والقوات البريطانية ضد الثورة المشتعلة في عمان بقيادة الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي ، وما التآمر المستمر ضد جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية والحشود العسكرية على حدودها وعمليات التمهيد للغزو السعودي لاراضي جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية بتحريض من الامبريالية الامريكية ، وكذلك التحرش العسكري القابوسي البريطاني الاخير، ما هذا كله الا حلقات اخرى من سلسلة التآمر الامبريالي الرجعي ضد سائر فصائل حركة التحرر الوطني العربية هذا التآمر الذي شمل كافة ارجاء الوطن العربي في السنوات الاخيرة وتمثل في العديد من عمليات الارتداد على كافة منجزات ومكتسبات حركة التحرر الوطني العربية .

ان تزايد المؤامرات يخلق ظروفا اصعب من حول فصائل حركة التحرر الوطني العربية ، ولكنه في نفس الوقت يرفع من وعيها ويفقئها ويشكل حافزا لها لتعزيز نضالاتها المعادية للامبريالية ويدفعها لمزيد من الترابط والتساند النضالي من اجل بناء جبهة عربية ثورية معادية للامبريالية والصهيونية والرجعية ـ جبهة اساسها سائر القوى الوطنية والديمقراطية العربية ذات الموقف الثابت في معاداتها للامبريالية العالمية . »

طلبة الخليج يدعمون اليمن الديمقراطية

اصدرت اللجنة المشتركة لاتحادات وروابط طلبة الخليج العربي في بيروت بيانا قالت فيه « تعرضت جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية في الاونة الاخيرة لسلسلة من الاعتداءات العسكرية على حدودها المتاخمة لمنطقة ـ ظفار ـ في عمان ، وفي الوقت ذاته لاعتداءات مماثلة من قبل جيش السلطة في اليمن الشمالية .

ومن المعروف ان هذه الجمهورية الفتية التي دابت على اتخاذ مواقف تقدمية واضحة من قضايا الوطن العربي الاساسية في كل من فلسطين المحتلة وعمان والخليج العربي والتي تشكل بالفعل الارضية الخلفية القوية لصمود الثورة الشعبية لقيادة الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي كانت منذ بداية استقلالها الذي تمخض عن نضال لوري ممالي دام منذ ١٤ اكتوبر ١٩٦٤م حتى ١٩٦٧م ، ورغم ظروفها السياسية والاجتماعية والاقتصادية الصعبة تحاول بصورة مطردة بذل اقاصى جهودها لدحر المخططات الرجعية العربية والقوى الاستعمارية التي تهدف الى ابقاء الوطن العربي في ظروف العزلة وامتصاص مقدراته المختلفة .

اننا باسم اتحادات وروابط طلبة الخليج العربي في بيروت نستنكر هذه الاعتداءات الآثمة ضد جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ونطالب الحكومات الوطنية والاحزاب والقوى التقدمية العربية باتخاذ مواقف واضحة لصالح الشعب العربي في اليمن الديمقراطية الشعبية بشكل حازم وفعال » .